لدى نمو واردات القطاع من السلع الكمالية ، التي يحتاجها السوق المصري ، الى تزايد عدد « زوار » القطاع من المواطنين المصريين من ٤ آلاف الى ١٢ الف ، الى ١٧ الف للاعوام ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ على التوالي (٣٧). وكذلك فقد تزايد عدد المسافرين من ابناء قطاع غزة الى مصر ، واصبح من المألوف ان يحمل المسافر لمصر ، حتى ولو كان طالبا ، حقيبة او اكثر ، ملأى بالسلع التي يحتاجها السوق المصري . وهي ما أصبحت تعرف بتجارة الشنطة.

وبفعل ازدهار قطاع التجارة ، ارتفع عدد المحلات التجارية من ٢٠٠٠ محل تجاري عام ١٩٦٢ الى ١٠٠٠٠ محل تجاري في عام ١٩٦٦ ، اي انها قد تضاعفت خمس مرات خلال اربع سنوات (٣٨) .

النشاط الاقتصادي الذي شهده قطاع غزة ، ترافق مع سيطرة قلة محتكرة من كبار الملاك والتجار على سوق الصادرات والواردات ، وتمكنوا بذلك من قطف ثمار النمو الذي شهده القطاع ، الامر الذي ابقى الوضع الاقتصادي للمواطن العادي اقل اشراقا من الصورة الاولية التي قد تعطيها الارقام الاجمالية المجردة .

مع وجود الاحتكار ، تعطل عمليا قانون العرض والطلب ، وأمكن لكبار التجار ، ابقاء المعروض من السلع ، دون احتياجات القطاع ، الامر الذي كان يعرض القطاع دوريا لموجات من التضخم وارتفاع الاسعار .

وجود السوق المصري ، كمستهلك لبضائع غزة ، أثر سلبا على وضع المستهلك الغزي ، بفعل ارتفاع الطلب من ناحية ، وتفاوت القدرة الشرائية ، ونوعية السلع المطلوبة بين سوق قطاع غزة وسوق الجمهورية العربية المتحدة . فبينما تركز الطلب في السوق الاول على السلع التموينية والضرورية نظرا لان الغالبية الساحقة من المستهلكين ، هم من ذوي الدخل المحدود ، فان مستهلك بضائع غزة في السوق المصري ، هو من الشرائح الطبقية العليا التي كانت تبحث عن اشباع لرغباتها من السلع الاستهلاكية ، نظرا لان حاجاتها الضرورية كانت مؤمنة من داخل السوق المصري . لا يمكن التقليل من حجم الطلب على السلع الكمالية او من عدد مستهلكيها في السوق المصري ، والذين يشكلون نسبة لا بأس بها من المجتمع المصري ، أي نسبة الـ ٥٪ المعروفة ، التي لم تقض عليها ثورة ٢٣ تموز تماما ، وبقيت تسيطر على نسبة لا بأس بها من وسائل الانتاج ، مضافا اليها الموظفون الكبار والمتوسطون ، والرتب العالية في الجيش والبوليس . ومهما تدنت هذه النسبة في المجتمع المصري بالقياس لاجمالي السكان ، فانها توفر عددا من المستهلكين يشكل نسبة مرتفعة فيما لو قورنت بعدد سكان قطاع غزة الذين لا يتجاوزون ٧٥/١ من اجمالي